

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

التاريخ : Date الرقم : No.

5/7/80

5/7/80

٢١٦٢

زوال اللبس والظن من شروط جواز المصنع على كل من
الغفيلين ، تأليف المير اوى ، احمد بن محمد - ١٢٢٤ هـ ، بشرط
المؤلف في القرن الثالث عشر الهجري تقديره .

١٠ ق ٢٣ س ١٧١٢ اسم

٥٦٧

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتبر .

معجم المؤلفين من ٢ : ١٦٨

أب العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله

أب المؤلف ب - الخامسة - تاريخ النسخ

9/1610
5/10/1/12

زوال اللبس والغيب
عن شرف طه جواز
المسح على كل
من الخفين
م

٢٦٦
٨

تأليف محمد الرحمن السيد شيخ احمد الجباري
رحمه الله تعالى عنه بفقوه وفضاه المميز
آمين

راجعت وفوت

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النطوطات"

الرقم:	٥٦٧٠ - ٩١٦٨٥
العنوان:	زوال اللبس والغيب
المؤلف:	الشيخ الجباري
تاريخ النسخ:	التمليك
اسم الناسخ:	المزلف
عدد الأوراق:	١٠
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
 العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا
 محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى آله
 وصحبه اجمعين اما بعد فيقول العبد الفقير
 الراجي من مولاة غفران المساوي احمد بن محمد
 الشافعي الهراوي حاصل ما خزن في
شروط جواز المسح على الخفين المختصة به
 مع المشي على المعتمد وطرح ما سواه انه يشترط لجواز
 المسح على كل من الخفين خمسة شروط لا غير وخرج
 بالمختصة اشتراط كون لبسه غير محرم لذاته فان
 مضمونه الذي هو انتفاء الحرمة الذاتية ليس مختصا
 بجواز المسح على الخف الذي هو رخصة حتى في حق
 المقيم وخو به بل هو قدر مشترك بينه وبين
 سائر الرخص ضرورة ان الرخص لا تناط بالمعاني
 اي الذاتية فيمتنع مسحه على محرم لبسه تعديلا لان
 حرمة لذات اللبس بخلافه لو كان مقصوبا او
 ذهب او فضة او ديباجا للرجل او جلد آدمي
 فلا يمتنع المسح عليه في المذكورات لان حرمة فيها
 عارضة احد الشروط الخمسة كون لبسه من ابتداء
 الى انتهائه الحاصل بقرار الرجل في مقورها منه
 واقعا بعد كمال طهر لكل بدنه من الحدثين ولو
 طهر دأبهم الحدث كالمستحاضة ولو متخيرة
 لانها ان اغتسلت ولبست الخف ثم احدثت

الذي غرضنا او
 الدائم

او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها
 ان تتوضا فاذا توضأت ومسحت الخف كانت
 كغيرها من دأبهم الحدث اي تصلي الفرض والنفل
 وتنزعه عند كل قريضة لا بها تغتسل لها فان كانت
 لا بسة قبل الغسل لم تمتح هذا استنوبه الجلال الربيعي
 في شرحه وقال ابن حجر في تحفته وبوجه انها يعني المتخيرة
 لا تمتح الا للنوافل لا بها تغتسل لكل فرض فهي بالنية
 لغيره من اقسام السلس انتهى قال الحلبي وفيه انها
 تمتح للفرض فيما اذا احدثت بعد الغسل او طال
 الفصل انتهى وهذا يفيد ان بطلان طهرها بالتأخير
 لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو احدثت غير
 حدثها الدائم وهو مستفاد ايضا من عبارة شريح
 الروصي في السلس ومن تفاريع هذا الشرط ان
 لا يمس الخف لو توضا وغسل قدميه ثم اللبس بعد
 غسلهما ثم احدث قبل وصولها الى موضع القدم
 لم يحزله المسح وفارق عدم بطلان المسح فيما لو
 ازالها من مقورها الى ساق الخف ولم يظهر
 شيء من محل الفرض بالعمل بالاصل فيها وهو
 ان الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام
 واذامسح فالاصل استمرار الجواز فلا يبطل الا
 بالنزع التام وبان الدوام اقوى من الابتداء
 كالا حرام والعدة بمنعان ابتداء النكاح دون
 دوامه تنبيه الطهر يشمل اربعة

كالذي
 قبله

ابتداء

محل الفرض من القدم من كل الجوانب لا من الاعلا وعكس
 ستر العورة لانه يلبس من اسفل ويتخذ لستر اسفل
 البدن بخلاف ساترها فيها وتكون السراويل من تحت
 جنسه الخف به وان تخلفا فيه والمراد بالساتر
 هنا الحائل لا ما يمنع الرؤية فيكفي الشفاف كالزجاج
 ان امكن تتابع المشي فيه فان يقطع خف من فوق
 الكعبين ويركب على قدمه زجاج غليظ عكس ساتر
 العورة ايضا لان القصد هنا منع نفوذ الماء وثم
 منع الرؤية للون البشرة و فرق في شرح المذهب
 بان المعتبر في الخف عسر غسل الرجل وقد حصل
 والمقصود بستر العورة ساترها عن العيون ولم
 يحصل النقص وان علم ان حكم ساق الخف حكم خارجة
 الا في مسألة واحدة وهي ما اذا كان لا ساق الخف
 فاخرج قدمه الى ساقه فانه لا يضرا اذا كان ساق
 الخف طويلا خارجا عن العادة فاخرج رجله الى
 موضع لو كان الخف كالمعناد في الاخفاف لظهر شيء من
 محل الفرض فانه يبطل مسحه حينئذ بلا خلاف ومن
 تغاربع كون حكم الساق حكم الخافع في غسل قدميه
 في ساق الخف ثم ادخلها موضع القدم قاله في شرح المنهاج
 والثالث كونه صفيقا بحيث يمنع بنفسه لا بواسطة
 خونسه او شمع نفوذ ماء الى الرجل لو صب عليه من
 غير مواضع الخرز وما الحق بها من مواضع تحرق
 ساتر العورة اذا رويت منه عند الركوع فلا يبطل
 بزره لانه مجرد فتح العرى خرج عن كونه خففا
 بستر موجود

البطانة والظهارة لا على الخاذاي اما منها فلا يضرب لعسر
سواء فيما الاحترار عنه واعلم انهم انما اغتفروا في المتخرق المذكور
ذكر المشو
غيره
فلا بد منها في الباقي بعد التخرق فتنبه لذلك ولا تغفل
واما ناضر ظهور شي من محل الفرض من المواضع المذكورة
لا ذلك ينشأ غالباً عن تقصير في احكام الخرز ثم
العبرة في نفوذ الماء المذكور الى الرجل وعدمه باول
الصب كما يفهم من كلامهم فلو لم ينفذ الماء في اول
الصب فاستدام الصب حتى يتقع الخف ووصل
الببل الى الرجل لم يؤثر في شرع سم العبادي على
الغاية ما نصه ولو تشقق ظاهر الخف وضعف
بحيث لا يمنع الرطوبة لكنه لم يتخرق قال في الانوار
لم يضرائتي وفيه نظر ان اريد بعدم منع الرطوبة
منع نفوذ الببل الى القدم لمخالفته ما تقدم من
اشتراط منع نفوذ ماء الصب اليه الا ان يحاب
بان محل هذا الشرط في ابتداء امدة انتهى اقول
ما المانع من ان يكون صلح الانوار جعله من
قبيل المتخرق السابق الملحق موضع التخرق منه
بمواضع الخرز فتأمل وراجع **فرع** قال عبد البر الاجمعي
ومما يمنع نفوذ الماء الجوع فيكفي المسح عليه انتهى اي
ان كان قويا بالمعنى الاتي وذلك كالغليظ المعروف
بالكبا وكالمعزون بالسكركلات وخوذلك بخلاف
الرقيق منه كالمعزون بالافنساوي **ورابع الشرط**

كونه قويا والمراد بقوته وان كان لا يسهل مقعدا
 والمراد اودايم ركوب او مقيما ان يكون بحيث يمكن لقوته
 بقوته تتابع اي توالي المشي فيه بلا فعل في ارض معتلة
 بين الصعوبة والسهولة للتردد في حوائج سفر
 غالبية عند الحظ والترحال من احتطاب واحتشاش
 ونحوها مما جرت العادة به في مدة يوم وليلة
 للمقيم ونحوه وفي مدة ثلاثة ايام بلباسها المسافر
 سفر قصري ان يقوى بحيث يتأتى التردد عليه
 في المنازل المذكورة للحوائج المذكورة في المرة المذكورة
 ولا يفسد بالتحرق ونحوه قال ابن حجر ونحوه
 اعتبار هذا في السلس وان كان يحد ذلك ليس لكل
 فرض لانه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة كاملة
 فتقدر قوة خفه بها ويحتمل ان تقدر بمدة الفرض
 الذي يريد المسح له انتهى وما تقرر من اعتبار
 حوائج السفر في المقيم ونحوه هو المعتمد الاثر
 الى كلام الاكثرين واعتمد ابن حجر ومن تبعه فيه اي المقيم
 حوائج الإقامة الغالبة وشمل الامكان المذكور
 ما معه عسر ومشقة اي فحتم امكن تتابع المشي
 فيه ولو عسر ومشقة جاز المسح عليه صرح
 بذلك المناوي وغيره وخالف في ذلك القليوبي
 في حاشيته على شرح الغاية لسم القري فاشتراط
 الامكان بسهولة ونصه قوله يمكن تتابع
 المشي عليها اي يسهل المشي فيها فخرج ما يعسر
 فيه

كلامه اذا التفتت
 هذا التفسير مراد

في ذلك لثقل او تحديدا لراس او ضيق او سعة

فيه ذلك لثقل او تحديدا لراس او ضيق او سعة
 نعم ان اتسع الضيق عن قرب لم يضرب قال بعض مشايخنا
 وكذا الوضيق الواسع فراجعته انتهى فلا يصح المسح على
 ضعيف لا يقوى على التردد في حوائج السفر في تلك
 المدة كرفيق يتحرك بالمشي فيه عن قرب ولا على
 قوي لا يمكن فيه متابعة المشي اصلا لثقله او غلظه
 او ضيقه او سعته نعم ان اتسع الضيق بالمشي
 فيه عن قرب بحيث لا يحصل منه ضرر قال الحلبي و
 ينبغي ان يكون مثله الواسع اذا اعتدل عن قرب
 انتهى وقال في الخادم يستثنى من الواسع ما لو جعل
 داخله عصا او كان يستمسك بالشدة او بالاستعمال
 لعرق ونحوه والظاهر الجواز ويؤيده قول لا يضرب
 بالقدم من اعلا بسبب اتساع الخف انتهى وفي
 شرح المذهب اذ ليس خفا من خشب فان كان
 يمكنه متابعة المشي عليه بغير عصا جاز المسح عليه
 وان لم يمكنه الا بعضا فان كان ذلك لعلة في رجليه
 كقروح ونحوها جاز المسح لانه يجوز المسح للزمن
 المقعد وان كان امتناع المشي لحد في راس الخف
 لم يجز المسح انتهى وفي سم العبادي على الغاية ولو ليس
 جوازا وشدة بحيث يكلف كما قاله البغوي انتهى
 ولا يصح المسح على ما يعسر المشي فيه بناء على ما مر
 فيه عن القليوبي ثم العبرة في القوة المذكورة
 بأول المدة لا عند كل مسح على المعتمد ولو قوي الخف

أجزاء
 المسح عليه
 ص

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

حالة

حالة اللبس بحالة المسيح كسابقيه او حالة المسيح فقط
خلاف كبير والمعمد منه ما حققه الاستاذ الحفني
نفعن الله به وقال فيه انه الحق ومال اليه ايضا
العلامة محمد بن سليمان الكردي ثم المدي في رسالة
له التفاه في خصوص هذا الشرط وهو ان طهارة الخف
انما تشترط حالة المسيح فقط فمتى كان طاهرا حال
المسيح مع المسيح عليه سواء كان طاهرا حال اللبس ايضا
ام لا وسواء اظهره فيما اذا لبسه نجسا وهو يطر
الفصل او المسيح او هو محدث ولا فرق بين
حالة المسيح او المتنجس فان كان نجسا العين او
متنجسا بما لا يعفى عنه لم يجز مسحه مطلقا أي لا
للصلاة ولا لغيرها لمس المصحف لعدم امكانها به
مع كونها الاصل وغيرها تبع لها او بمعفو عنه فان
لم نعم الاعلا وضع موضع النجاسة فذلك والا
بان عمت الاعلا ومسح محل النجاسة او لم نعم الخف
ولم يمسح محل النجاسة كفي المسح واستباح به الصلاة
وغبرها وان وضل لمحل النجاسة واختلط بها قاله
سم قال الخطيب في شرحه على المنهاج وقضية انه
لو مسح محل النجاسة امتنع لاختلاطه باجنبي و
استشكل بانه ماء طهارة وماء الطهارة اذا
اصاب النجاسة المعفو عنها لم يضر واجيب بان
محل العفو اذا انتقل ماء الطهارة اليها لا عن قصد
اما اذا كان بقصد كاهنا فلا يعفى عنه انتهى

والاكتماف بالمسيح في الصورة الاولى اعني ما اذا عمت النجاسة
 المعفو عنها الخف هو ما مال اليه اسم العبادي على
 الخفة وعزاه لمرر ونصه نعم ان عمت النجاسة
 المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها اي عملا
 من رانته ونقله ش على مر عنه وقال بعد اقول
 بل يبعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح المؤدي للتفريق
 بالنجاسة فيجب التزج وغسل الرجلين فحصل
 بذلك عدم مخامرة النجاسة ما امكن وعلى ما ذكره
 ثم يجوز له المسح بيده ولا يكلف حمله لما فيه
 من المشقة ولانه تولد من ما مور به وقاسيا
 على ما قاله من جواز وضع يده في الطعام ونحوه
 اذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البراغيث انه
 ويبقى النظر في اقتضائه على اقل مجزي انه مذكور
 هذا التحرير وما تقر في محترز الشرط هو المقتد وصح
 وجماعة ابن المقرئ المسح مع وجود النجاسة لكن على
 محل خال منها طانه يستفيد بالمسح في هذه الصورة
 قبل التطهير من النجاسة من المصحف وعمله وبعد
 الصلاة ونحوها وزده جماعة منهم الرملي وابن حجر
 بانه كيف يستبيح التابع ولا يستبيح المتبوع اي كيف
 يستبيح من المصحف وحمله للذين هم تابعان
 لا يستباحة الصلاة التي هي الاصل ولا يستبيحها
 وقال الا ذرعي في الخف المتنجس جميعه بما لا يعنى عنه
 الصحيح او الصواب نقلا وذللا لصحة المسح ثم يغسله
 بعد

اعلام

هذا
 وجماعة
 من الخف
 منهم الكلال
 المحلي ضم

بعد ذلك وقال ع ش على ر و جماعة محل كون المتنجس
 لا يجزي ما لم يغسله قبل الحدث والاصح المسح
 عليه وظاهر كلام ابن حجر في تحفته وكلام الرملي
 في نهايته اشتراط طهارة الخف عند اللبس من الخش
 لا يعني عنه واول الهاتفي في حاشيته على الخفة كما يقيد
 كلامها وجعله لا يفيد الاشتراط عند اللبس ونصه
 قوله طاهر حال من المفعول القائم مقام الفاعل
 في يلبس الذي هو راجع الى الخف اي بشرط يجوز
 المسح عليه ان يكون طاهرا بعد ان يكون ملبوسا
 بعد كمال الطهارة فلا يرد ما قاله الفاضل المحشي
 يعني ابن قاسم العبادي قضية كونه حالا من ضمن
 يلبس انه لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل التمسك
 كما لا يصح الخش اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو
 محل نظر ويحجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح الا
 بعد تطهيره من النجاسة انتهى انتهى كلام الهاتفي
 وانما كان ما ذهب اليه تاويله لانه صرف العبارة
 عن طهرها الذي عملها عليه ابن قاسم الى ما قاله
 لما قام عنده في ذلك وانما كان ما عملها عليه ابن قاسم
 هو الظاهر لانه الجاري على القاعدة وهي ان
 الحال وصف للصاحب الذي هو لنا نارب فاعل
 يلبس فعد للعامل الذي هو يلبس فمقتضى
 هذه القاعدة تكون العبارة مخرجة باشتراط
 الطهارة حاله اللبس وخيل الاستاذ الحفني كلام

افاد كلام
 الشيخ
 محمد
 ابن سليمان
 الكندي
 المدني
 بن خالته
 ان

كما يقيد
 كلامه
 في حاشيته
 في حاشيته

كما يقيد
 كلامه
 في حاشيته
 في حاشيته

هذا هو
 الذي هو
 المستند
 الى ان
 لا يكون
 في حاشيته

في السارد ورون الطاهر تامل وكذا لو طرأ بعد الحدث
 ما يمنع المسح ضر وان زال قبل المسح انتهى وهذا
 الذي نقله الحلبي عن نضر بن الجحفة نقله القليوبي
 عن شيخه الزياتي بتعال شيخه الرملي في حاشيته
 على شرح المحلى على المنهاج وعبارة المحلى وقوله
 حللا وسائرا وما بينهما احوال من ضمير يليس اي
 ان يليس وهو بهذه الصفات انتهت قال القليوبي
 في حاشيته عليه قوله وهو بهذه الصفات فلولم
 يكن بها او ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار
 بها قبل الحدث على الذي اعتمد به شيخنا بتعال شيخنا
 الرملي انتهى هذا ملخص النقول في هذا الشرط
 وقد علمت ان العول عليه منها ما قد صحت عن
 الاستاذ الحفني فارجم اليه وعرض عليه بالنواجد
 والله ولي التوفيق **خاتمة** نسأل الله حسناتها
 المعتمد في ابتداء مدة المسح على الحفين انه من
 الحدث اي من آخره اي نهايته كما صرح به شيخ الاسلام
 وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحوال
 واعتمد الشهاب الرملي وابن حجر والخطيب و
 الزياتي والقليوبي ومعه من الشمس الرملي
 التفصيل بين الاحداث فان كان الحدث نوما
 او مشيا او مشيا او سكر الخ حسب المدة من اوله
 وان كان غير ذلك بان كان بولا او غايطة او
 رجيا وجنونا فمن آخره اي انتهائه لان شان
 في موعدهم الا بانه لا يمكن
 من الايام في موعده

في حاشيته عليه قوله وهو بهذه الصفات فلولم يكن بها او ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار بها قبل الحدث على الذي اعتمد به شيخنا بتعال شيخنا الرملي انتهى هذا ملخص النقول في هذا الشرط وقد علمت ان العول عليه منها ما قد صحت عن الاستاذ الحفني فارجم اليه وعرض عليه بالنواجد والله ولي التوفيق خاتمة نسأل الله حسناتها المعتمد في ابتداء مدة المسح على الحفين انه من الحدث اي من آخره اي نهايته كما صرح به شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحوال واعتمد الشهاب الرملي وابن حجر والخطيب و الزياتي والقليوبي ومعه من الشمس الرملي التفصيل بين الاحداث فان كان الحدث نوما او مشيا او مشيا او سكر الخ حسب المدة من اوله وان كان غير ذلك بان كان بولا او غايطة او رجيا وجنونا فمن آخره اي انتهائه لان شان في موعدهم الا بانه لا يمكن من الايام في موعده

المذكورات ان تكون عن اختيار وحسب من
 المدة زمن الاغما والجنون وان وجد في اثباتها
 قال القليوبي على الجلال ولو اجتمع حدثان باختياره
 وغير حسب المدة من آخر الاول مطلقا وعلى
 ما مر عن شيخنا الرملي يعني الشمس حسب من اول
 الذي باختياره وان تقدم على الآخر لمس في
 اثبات جنون ولو يقطع بوله مع توأمة من آخره
 والا فمن آخر اوله انتهى وعبارة البرماوي ولو اجتمع
 ما هو باختياره وما هو بغير اختياره كان
 مس وبال فبراعى ما هو باختياره ولو سبق
 عليه ما هو بغير اختياره انتهى وكتب الحفني
 نفعا الله به وحفل البول وما بعد بغير اختياره
 لان من شأنه ذلك وكذلك جعل النوم اختياريا
 لان من شأنه ذلك انتهى وفي عبارة البرماوي فاذ قلت
فصرح وقع السؤال في الدرر عما لو ابتدى بالنقطة كيف يمكن
 وصار من استنبه آية منها ياخذ زمنا طويلا من الظاهر
 فله حسب المدة من فراغ البول او من آخر مع النوم
 الاستبر في نظر والظاهر الاول ويوجه باول قلت
 بان الاستبر انما يشترط ليا من عوده بعد انقطاع
 بحيث انقطع دخل وقت المسح لانه بتقدير المسح نور
 عوده لو توضا من انقطاعه صحيح وضوءه نعم الدين الزاجي
 لو فرض اتصاله حسب من آخره انتهى انتهى جمل فليكن بان
 وتردد ابن حجر في حاشيته فتح الجواد فيما يوقظ احد
 في حاشيته عليه قوله وهو بهذه الصفات فلولم يكن بها او ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار بها قبل الحدث على الذي اعتمد به شيخنا بتعال شيخنا الرملي انتهى هذا ملخص النقول في هذا الشرط وقد علمت ان العول عليه منها ما قد صحت عن الاستاذ الحفني فارجم اليه وعرض عليه بالنواجد والله ولي التوفيق خاتمة نسأل الله حسناتها المعتمد في ابتداء مدة المسح على الحفين انه من الحدث اي من آخره اي نهايته كما صرح به شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحوال واعتمد الشهاب الرملي وابن حجر والخطيب و الزياتي والقليوبي ومعه من الشمس الرملي التفصيل بين الاحداث فان كان الحدث نوما او مشيا او مشيا او سكر الخ حسب المدة من اوله وان كان غير ذلك بان كان بولا او غايطة او رجيا وجنونا فمن آخره اي انتهائه لان شان في موعدهم الا بانه لا يمكن من الايام في موعده

في حاشيته عليه قوله وهو بهذه الصفات فلولم يكن بها او ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار بها قبل الحدث على الذي اعتمد به شيخنا بتعال شيخنا الرملي انتهى هذا ملخص النقول في هذا الشرط وقد علمت ان العول عليه منها ما قد صحت عن الاستاذ الحفني فارجم اليه وعرض عليه بالنواجد والله ولي التوفيق خاتمة نسأل الله حسناتها المعتمد في ابتداء مدة المسح على الحفين انه من الحدث اي من آخره اي نهايته كما صرح به شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحوال واعتمد الشهاب الرملي وابن حجر والخطيب و الزياتي والقليوبي ومعه من الشمس الرملي التفصيل بين الاحداث فان كان الحدث نوما او مشيا او مشيا او سكر الخ حسب المدة من اوله وان كان غير ذلك بان كان بولا او غايطة او رجيا وجنونا فمن آخره اي انتهائه لان شان في موعدهم الا بانه لا يمكن من الايام في موعده

في حاشيته عليه قوله وهو بهذه الصفات فلولم يكن بها او ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار بها قبل الحدث على الذي اعتمد به شيخنا بتعال شيخنا الرملي انتهى هذا ملخص النقول في هذا الشرط وقد علمت ان العول عليه منها ما قد صحت عن الاستاذ الحفني فارجم اليه وعرض عليه بالنواجد والله ولي التوفيق خاتمة نسأل الله حسناتها المعتمد في ابتداء مدة المسح على الحفين انه من الحدث اي من آخره اي نهايته كما صرح به شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحوال واعتمد الشهاب الرملي وابن حجر والخطيب و الزياتي والقليوبي ومعه من الشمس الرملي التفصيل بين الاحداث فان كان الحدث نوما او مشيا او مشيا او سكر الخ حسب المدة من اوله وان كان غير ذلك بان كان بولا او غايطة او رجيا وجنونا فمن آخره اي انتهائه لان شان في موعدهم الا بانه لا يمكن من الايام في موعده

اذا وجد منه حدثان متعاقبان ثم انقطع الثاني
 قبل الاول كان مسح وادام ثم بال وانقطع بوله
 ثم مسحه الاول فهل تحسب المدة من انتهاء المسح
 او البول ثم مال الى الاول فتحسب المدة من انتهاء
 المسح **تكميل** لا مسح لشاك في بقاء المدة كان شك
 في زمن حدثه او ان من جهة في الحضر والسفر و
 لو زال شكه جاز مسح فلو شك مسافر فيه في
 ثاني يوم ثم زال شكه قبل الثالث مسح واعاد
 ما فعله في الثاني مع التردد ثم ان كان على مسح اليوم
 الاول ولم يحدث في الثاني فلم ان يصلي به في الثالث
 وان كان قد حدث في الثاني ومسح فيه على الشك فيجب
 اعادة مسحه وتجوز اعادة صلوات الثاني بالمسح واقع
 في الثالث ولو احدث ومسح وصلى المغرب والعشاء **العصر**
 وشك اتقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر **وطهر**
 به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر حسبت المدة
 من اول الزوال ولزمه قضاء الظهر لانه شك في فعلها
 والاصل عدم بخلاف ما اذا شك في كونها عليه فانه
 يلزمه قضاءها والفرق بينهما ان شكه في اللزوم
 مع قطع النقل عن الفعل شك في استيعاب شرط اللزوم
 والاصل عدم بخلافه في الفعل فانه مستلزم ليقين
 اللزوم والشك في المستقط والاصل عدمه **فان**
 وقع السؤال عما لو شك هل بقي من المدة ما يسع الصلاة
 كاملة ام لا هل له الاحرام بها ام لا فيه نظر والظاهر

في كل صلاة
 مسح بيمينه
 مائة

الثاني

الثاني لتردده في اليه حال الاحرام بناء على ما اعتده الشارع **الرمي**
 في كل صلاة في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة
 ما لا يسع الصلاة واحرم عالما بذلك لم يتعقد خلافا
 لما في شرح الروض هنا وتبعه في ط من الصحة انه
 ع شر على م **رحمة** ينتهي المسح بوجود احدي **ولو اتمها لا**
 غايات اربع الاولى مضي المدة الغاية الثانية **لما تقدم**
 نزول الخفين او احدهما **هنا** او بالترتيب او اي ظهور **هنا**
 شيء من محل الفرض **هنا** او شيء مما عليه من نحو
 لفافة بالخرق ونحوه او بنزع الرجل منه وكذا لو خرج
 الخفاف عن صلاحية المسح اما خروج الرجل الى ساق
 الخف بلا ظهور شيء مما ذكر فغير مانع من المسح نعم لو
 جاوز طوله العادة فخرجت الى حد لو كان معتادا
 ليدام بها شيء منع كما في المجموع وقد مر ايضا الغاية
 الثالثة ان يلزم الماسح غسل جنابة وان تجردت
 عن الحدث الاصغر او غسل حيض او نقاس او ولاء
 ولو مجردة عن البلل حتى لو غسل رجله في الخف عن
 طهر الجنابة ونحوها لم يلزمه ذلك في جواز مسحه بعد
 وان كفاه في رفع حدثه لان نحو الجنابة قاطع للمدة
 للامر بالنزع منها الدال على عدم اجزاء غيره
 قال مروى يؤخذ منه ذلك رد ما بحثه بعض المتأخرين
 ان من تجردت جنابته عن الحدث وغسل رجله في
 الخفين جاز له المسح **هنا** وخرج بالاعمال المذكورة الفصل
 المندوب والمندوب ولازالة النجاسة التي تمكن ازالها

مسحوقا ريتا على ما كان عليه من النزع على من طلب منه نحو غسل جمعة
ولا على من وجب عليه الغسل لنذر ولا على من وجب
عليه الغسل لغيره اعليه الغسل لخاصة كل بدنة او بعضه واشتبه لعدم
المسحوق كما الامر بالنزع لها فليست في معنى الجنابة فحصل
الاستحباب المقصود فيها بغسلها في الخف **قاعدة** اقتصار
بعضهم في هذه الغاية على الجنابة لانها محل النص
ولانها محل المفارقة بين المسح والغسل اما الحيض
والنفاس فيبطل كل منهما المسح والغسل الغاية الرابعة
اذا تنجست رجله في الخف ولم يمكن غسلها فيه فيجب
عليه النزع لغسلها فان امكن غسلها فيه فغسلها
لم يبطل المسح كما تقدم **قاعدة** اذا وجد شيء من الغايات هذه
وهو بطهارة المسح لزومه غسل قدميه بنية اي بقصد غسلها
عن الفرض لا الوضوء لبطلان طهرها فقط نعم بين الوضوء
كما ملاحظا من الخلاف وان كان سلسا حيث حصل
التوالي بين طهره وصلاته وان كان قد غسلها بعد المسح
ولا انه لم يغسلها باعتقاد الفرض لسقوطه عنه بالمسح الذي
شملته نيته وذلك المسح بطل فلا بد للرجلين من غسلها بنية
جديدة لان نيته الاولى انما تناولت المسح والمسح لا يغني
عن الغسل فلذلك احتاج الى النية الجديدة خلافا لابيهم
في حكمه في حاشية الخفة حيث اكتفى بغسلها بدون نية ويؤيد
الاول ما لو نوى المجنب الاصغر غلطا فترفع جنابته
عن اعضاء الوضوء لا الراس لان نيته انما تناولت مسح الوضوء
وضوح بطهارة المسح طهارة الغسل بان لم يحدث بعد المسح
شيء يوجب الغسل او يوجب النزع

مسحوقا ريتا على ما كان عليه من النزع على من طلب منه نحو غسل جمعة
ولا على من وجب عليه الغسل لنذر ولا على من وجب
عليه الغسل لغيره اعليه الغسل لخاصة كل بدنة او بعضه واشتبه لعدم
المسحوق كما الامر بالنزع لها فليست في معنى الجنابة فحصل
الاستحباب المقصود فيها بغسلها في الخف **قاعدة** اقتصار
بعضهم في هذه الغاية على الجنابة لانها محل النص
ولانها محل المفارقة بين المسح والغسل اما الحيض
والنفاس فيبطل كل منهما المسح والغسل الغاية الرابعة
اذا تنجست رجله في الخف ولم يمكن غسلها فيه فيجب
عليه النزع لغسلها فان امكن غسلها فيه فغسلها
لم يبطل المسح كما تقدم **قاعدة** اذا وجد شيء من الغايات هذه
وهو بطهارة المسح لزومه غسل قدميه بنية اي بقصد غسلها
عن الفرض لا الوضوء لبطلان طهرها فقط نعم بين الوضوء
كما ملاحظا من الخلاف وان كان سلسا حيث حصل
التوالي بين طهره وصلاته وان كان قد غسلها بعد المسح
ولا انه لم يغسلها باعتقاد الفرض لسقوطه عنه بالمسح الذي
شملته نيته وذلك المسح بطل فلا بد للرجلين من غسلها بنية
جديدة لان نيته الاولى انما تناولت المسح والمسح لا يغني
عن الغسل فلذلك احتاج الى النية الجديدة خلافا لابيهم
في حكمه في حاشية الخفة حيث اكتفى بغسلها بدون نية ويؤيد
الاول ما لو نوى المجنب الاصغر غلطا فترفع جنابته
عن اعضاء الوضوء لا الراس لان نيته انما تناولت مسح الوضوء
وضوح بطهارة المسح طهارة الغسل بان لم يحدث بعد المسح
شيء يوجب الغسل او يوجب النزع